حصاد النواب في دور الانعقاد الرابع.. والمالية الأعلى إنجازا..رئيس النواب:

لا انتخابات تكميلية.. وسحب المقترحات الفردية للنواب المسقطة عضويتهم

كتبت: ياسمين العقيدات
تصوير: عبدالأمير السلاطنة

أكد رئيس مجلس النواب أن المقترحات بقوانين المقدمة بصورة فردية من النواب الذين أسقطت عضويتهم لم تعد قائمة، وتم سحبها وفق الإجراءات المعمول بها، فيما لا تزال المقترحات التي يشارك فيها نواب آخرون قائمة ومستمرة ضمن المسار التشريعي المعتاد، مشددًا على أن المجلس يواصل أداء مهامه التشريعية والتنظيمية بما يتفق مع أحكام الدستور واللائحة الداخلية.

وقال في مؤتمر صحفي أمس بشأن إمكانية إجراء انتخابات تكميلية لشغل المقاعد الثلاثة الشاغرة إنه لا يوجد توجه في المرحلة الحالية لإجراء انتخابات تكميلية، مبينًا أن الأمر الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بمد دور الانعقاد جاء في ظل الظروف الراهنة، التي لا تتيح تنظيم انتخابات خلال هذه الفترة.

وأشار إلى أن شغور بعض المقاعد النيابية لا يستوجب بالضرورة الدعوة إلى انتخابات تكميلية، مؤكدًا أن اللائحة الداخلية للمجلس تتضمن الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بالتعامل مع مثل هذه الحالات. كما لفت إلى أن الدوائر الشاغرة سيكون لها تنظيم خاص سيُعلن من قبل المجلس في وقت لاحق، موضحًا أن الدستور نص على أن عضو مجلس النواب يمثل الشعب بأكمله، وليس دائرته الانتخابية فقط، مضيفًا أنه قد تتم الاستعانة بالنائب الأقرب جغرافيا أو إداريا لتلك الدوائر في بعض الجوانب التنظيمية والخدمية.

شبهة عدم دستورية في مشروع قانون الضريبة على دخل الشركات

ضمن المؤتمر الصحفي لإعلان حصاد أعمال اللجان البرلمانية خلال دور الانعقاد السنوي الرابع من الفصل التشريعي السادس، استعرضت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس النواب أبرز إنجازاتها ومؤشرات عملها، حيث بلغ معدل الإنجاز في أعمال اللجنة 91% للموضوعات المنجزة، مقابل 9% من الموضوعات التي لا تزال قيد الدراسة.

وأوضحت اللجنة أن إجمالي الموضوعات المحالة إليها بصفة أصلية بلغ 47 موضوعًا، توزعت على 11 مشروعا بقانون، وقرارين من مجلس الشورى، واقتراحين بتعديل الدستور، و15 اقتراحًا بقانون، و16 اقتراحًا برغبة، وطلب إسقاط عضوية واحد.

كما بلغ عدد الموضوعات المحالة إلى اللجنة بصفة إخطار 122 موضوعًا، شملت 7 مراسيم بقوانين، و64 مشروعا بقانون، و13 قرارًا من مجلس الشورى، و36 اقتراحًا بقانون، وطلبي رأي قانوني للجنة.

وفيما يتعلق باجتماعات اللجنة وأعمالها، عقدت اللجنة 20 اجتماعًا عاديًا، إلى جانب 7 لقاءات وفرق عمل، بإجمالي 27 اجتماعًا كما رفعت 26 تقريرًا، وقدمت 112 رأيًا، وأصدرت 268 مراسلة.

وبينت اللجنة أنها أنهت دراسة 37 موضوعًا من الموضوعات المحالة إليها بصفة أصلية، تضمنت 7 مشروعات بقوانين، وقرارين من مجلس الشورى، واقتراح تعديل دستور واحد، و11 اقتراحًا بقانون، و15 اقتراحًا برغبة، وطلب إسقاط عضوية واحد.

كما انتهت اللجنة من دراسة 114 موضوعًا محالًا إليها بصفة إخطار، شملت 7 مراسيم بقوانين، و60 مشروعا بقانون، و13 قرارًا من مجلس الشورى، و32 اقتراحًا بقانون، وطلبي رأي قانوني.

وأشارت اللجنة إلى أن إجمالي الموضوعات قيد الدراسة يبلغ 21 موضوعًا، موزعة على 8 اقتراحات بقانون، و7 اقتراحات برغبة، و4 مشروعات بقوانين، واقتراحين لتعديل الدستور.

واستعرضت اللجنة أبرز الموضوعات التي درستها خلال دور الانعقاد، وفي مقدمتها الطلب المقدم بإسقاط العضوية عن النواب عبدالنبي سلمان أحمد، وممدوح عباس الصالح، ومهدي عبدالعزيز الشويخ، إضافة إلى مشروع قانون بإصدار قانون المحاماة، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

وأوضح رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب النائب محمود فردان، ردًا على أسئلة الصحفيين بشأن أبرز الموضوعات التي لا تزال قيد الدراسة في اللجنة، أن بعض الملفات المحالة خلال الأدوار السابقة تم إنجازها بالفعل خلال دور الانعقاد الحالي، فيما لا تزال هناك موضوعات أخرى تتطلب مزيدًا من الدراسة الفنية والدستورية.

وأشار إلى أن من أبرز هذه الموضوعات مشروعا بقانون تعديل قانون ضريبة القيمة المضافة، موضحًا أن اللجنة تسلمت الموضوع في 21 أبريل 2026، وأنه يُعد من الملفات الدقيقة ذات الطابع الضريبي والدستوري، وخصوصًا فيما يتعلق بالوعاء الضريبي، الأمر الذي يستدعي دراسة متأنية ومتخصصة قبل إبداء الرأي بشأنه.

وأضاف أن اللجنة تنظر كذلك في مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، مبينًا أن المشروع يتضمن جوانب تقنية وقانونية مرتبطة بالإثبات في المحررات الإلكترونية، إلى جانب عدد من الموضوعات الأخرى، من بينها تعديل بعض أحكام قانون العقوبات، واقتراح بقانون بشأن البيع بالتقسيط، فضلًا عن تعديلات على المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 1976، مؤكدًا أن اللجنة تحرص على دراسة الأثر القانوني والمجتمعي لأي تشريع قبل إقراره.

وفي رده على سؤال بشأن أسباب إقرار اللجنة وجود شبهة عدم دستورية في مشروع قانون الضريبة على دخل الشركات ونشاط الأعمال، أوضح فردان أن اللجنة انتهت إلى وجود شبهة عدم دستورية في الفقرة (ب) من المادة السابعة فقط، لكونها تتعلق بتحديد القوائم والمعايير التي يُبنى عليها تحديد الوعاء الضريبي عبر لوائح تنظيمية.

وأكد أن الدستور يشترط أن يكون الوعاء الضريبي محددًا بموجب القانون نفسه، وليس من خلال اللوائح التنظيمية، معتبرًا أن ترك هذه المسألة للوائح قد يؤدي إلى خلل في تعريف القوائم المالية التي يُحدد على أساسها الوعاء الضريبي.

توافق على 10 مواد في مشروع قانون خصخصة هيئة الكهرباء والماء

استعرضت لجنة المرافق العامة والبيئة في مجلس النواب أداءها، حيث بلغ إجمالي الموضوعات المحالة إلى اللجنة 56 موضوعًا، توزعت على مرسوم بقانون واحد، و18 مشروعا بقانون، و5 قرارات واردة من مجلس الشورى، و7 اقتراحات بقانون، و24 اقتراحًا برغبة، إضافة إلى طلب واحد.

وبحسب الإحصائيات، عقدت اللجنة 20 اجتماعًا، شملت 18 اجتماعًا عاديًا ولقاءين لفرق العمل، فيما بلغ عدد التقارير المقر رفعها 54 تقريرًا، إلى جانب رأي واحد مقدم، و275 مراسلة وطلبًا صادرًا.

وسجلت لجنة المرافق العامة والبيئة معدل إنجاز بلغ 98% للموضوعات المنجزة، مقابل 2% للموضوعات قيد الدراسة.

وأظهرت إحصائية الموضوعات قيد الدراسة وجود مشروع بقانون واحد لا يزال قيد الدراسة، فيما لم تسجل اللجنة أي موضوعات قيد الدراسة ضمن المراسيم بقوانين أو قرارات مجلس الشورى أو الاقتراحات بقانون أو الاقتراحات برغبة.

وقال رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة، محمد موسى خلال الإجابة عن أسئلة الصحفيين: إن اللجنة انتهت إلى توافق مع الوزارة على 10 مواد في مشروع قانون خصخصة هيئة الكهرباء والماء، مشيراً إلى أن هذه المواد تصب في مصلحة المواطنين، وأن الخلاف بقي محصوراً في ملفين رئيسيين هما التعرفة والأسر المركبة، موضحًا أن اللجنة تمسكت بإدراج التعرفة ضمن بنود القانون، بحيث لا يجوز للحكومة مستقبلاً خفضها أو رفعها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

وقال: «نحن في اللجنة صممنا على أن تكون التعرفة من ضمن مواد القانون. فإذا رغبت الحكومة في المستقبل في خفض التعرفة أو زيادتها، فلا بد أن يكون ذلك بموافقة مجلس النواب».

وأضاف أن هذا التوجه جاء بناءً على مرئيات النواب، قائلًا: إن اللجنة «تضع مرئيات الإخوة النواب بعين الاعتبار، وتتعامل معها بوصفها أموراً مهمة يجب أن تدرج في القانون».

أما الملف الثاني فأكد موسى أنه يتعلق بالأسر المركبة، إذ قال: إن الحكومة لم تقدم حتى الآن دراسة واضحة بشأنها، وإن الموضوع أحيل إلى وزارة التنمية الاجتماعية، غير أن الوزارة لم تقدم رداً نهائياً.

وذكر أن اللجنة طلبت، في اجتماعها الأخير، حضور وزير الكهرباء والماء، ووزير التنمية الاجتماعية، وممثلين عن الحكومة الإلكترونية، بهدف الوصول إلى صياغة متكاملة تحفظ حقوق الأسر المركبة ضمن القانون.

وقال موسى: إن اللجنة لم تتوصل بعد إلى اتفاق مع الحكومة لا بشأن التعرفة ولا بشأن الأسر المركبة، ولذلك رأت تأجيل مناقشة قانون الكهرباء إلى دور الانعقاد المقبل.

المنتجات المرتبطة بالدهون المشبعة والضريبة الانتقائية

كما استعرضت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب حصاد أعمالها خلال دور الانعقاد السنوي الرابع من الفصل التشريعي السادس، مؤكدة أن معدل إنجاز اللجنة بلغ 99% موضوعات منجزة، و1% موضوعات قيد الدراسة.

وأوضحت اللجنة أن إجمالي الموضوعات المحالة إليها بلغ 72 موضوعًا، شملت 3 مراسيم بقوانين، و26 مشروعا بقانون، وقرارين من مجلس الشورى، و8 اقتراحات بقانون، و7 اقتراحات برغبة، إلى جانب الحساب الختامي الموحد للدولة، وتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، وحساب احتياطي الأجيال القادمة، وحساب التأمين ضد التعطل، والبيانات المالية لمجلس النواب، إضافة إلى 21 طلب رأي للجنة.

وبينت اللجنة أن عدد اجتماعاتها بلغ 28 اجتماعًا، منها 27 اجتماعًا عاديًا، واجتماع واحد لفرق العمل، فيما بلغ عدد التقارير المقرّر رفعها 47 تقريرًا، وعدد الآراء المقدّمة 21 رأيًا، وعدد المراسلات الصادرة 482 مراسلة.

وأشارت اللجنة إلى أن عدد الموضوعات التي أنهتها بلغ 71 موضوعًا، شملت 3 مراسيم بقوانين، و25 مشروعا بقانون، وقرارين من مجلس الشورى، و8 اقتراحات بقانون، و7 اقتراحات برغبة، إضافة إلى الحساب الختامي الموحد للدولة، وتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، وحساب احتياطي الأجيال القادمة، وحساب التأمين ضد التعطل، والبيانات المالية لمجلس النواب، و21 طلب رأي للجنة، وذلك ضمن الموضوعات التي رفعت تقاريرها والاقتراحات التي تم التوافق بين اللجنة ومقدميها على تعديلها أو سحبها، ولفتت اللجنة إلى أن الموضوعات قيد الدراسة تتمثل في مشروع بقانون واحد.

وأكدت اللجنة أن من أبرز الموضوعات التي درستها قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006، والمرسوم بقانون رقم (33) لسنة 2025 بالموافقة على اتفاقية الامتياز بشأن مكامن جوبة وما قبل الطويل بحقل البحرين، إلى جانب التصديق على تعديل بعض أحكام اتفاقية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

وأوضح رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب النائب أحمد السلوم، ردًا على سؤال بشأن أسباب تأخر إقرار مشروع قانون ضريبة الشركات، أن اللجنة كانت بانتظار مرئيات الجهات المعنية، وفي مقدمتها غرفة تجارة وصناعة البحرين، نظرًا الى كونها تمثل نحو 37 ألف سجل تجاري.

وأشار إلى أن اللجنة خاطبت الغرفة خلال فترة انتخاباتها، الأمر الذي تسبب في تأخر وصول الرد، مؤكدًا أن رأي الغرفة مهم كونه يخص الشركات والقطاع التجاري بشكل مباشر، مبينًا أن اللجنة فضّلت انتظار ملاحظاتها وإضافاتها المحتملة قبل الانتهاء من المشروع.

وأضاف أن اللجنة أخذت كذلك بمرئيات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن وجود شبهة عدم دستورية في إحدى مواد المشروع، وتم تعديل المادة وفق الملاحظات الواردة من اللجنة التشريعية.

وفيما يتعلق بقانون الضريبة الانتقائية، أوضح السلوم أن القانون يأتي ضمن القوانين الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن التطبيق سيكون مماثلًا لما هو معمول به في المملكة العربية السعودية.

وبين أن الضريبة ستُحتسب بناءً على نسبة السكر في كل مليلتر من المنتجات، سواء المشروبات الغازية أو العصائر أو المعلبات التي تحتوي على السكر، على أن تصدر لاحقًا لائحة تنفيذية من الجهاز الضريبي تتضمن تفاصيل التطبيق بحسب نسب السكر والسعات المختلفة للمنتجات.

وأشار إلى أن بعض المنتجات المرتبطة بالدهون المشبعة قد تندرج كذلك ضمن الضريبة وفق ما ستحدده اللائحة التنفيذية والمعايير التي ستضعها الجهات المختصة.

وردًا على سؤال بشأن ما إذا كان مرسوم تنظيم المناطق الصناعية مرتبطًا بمشروع الجزر الصناعية المستقبلية، أوضح السلوم أن المشروعين منفصلان، مبينًا أن المرسوم الخاص بتنظيم المناطق الصناعية سبق أن وافقت عليه اللجنة المالية بالإجماع خلال دور الانعقاد الأول.

وأضاف أن اللجنة طلبت توضيحًا من وزير الصناعة والتجارة حول ارتباط المرسوم بالجزر الجديدة، حيث أكد الوزير أن الوزارة تمتلك مخزونًا من الأراضي الصناعية يمكنها من تنفيذ المرسوم من دون الحاجة إلى ربطه بمشروع الجزر.

وأشار إلى أن التعديلات الواردة في المرسوم ستسهم في زيادة المخزون الصناعي، مؤكدًا أن المشروع أسهم في تمرير عدد من المشاريع الصناعية المهمة، من بينها مشاريع مرتبطة بالأمن الغذائي، لافتًا إلى أن مشروع الجزر يُعد مشروعًا استراتيجيًا ضمن برنامج التعافي الاقتصادي، ومن الطبيعي أن يتضمن مستقبلًا مساحات مخصصة للمشاريع الصناعية إلى جانب الخدمات الأخرى.

96% معدل إنجاز لجنة الخدمات

كما استعرضت لجنة الخدمات في مجلس النواب أداءها، حيث بلغ معدل الإنجاز 96% للموضوعات المنجزة مقابل 4% للموضوعات قيد الدراسة.

وبلغ إجمالي الموضوعات المحالة إلى اللجنة 119 موضوعًا، توزعت على مرسوم بقانون (3)، مشروع بقانون (39)، قرار مجلس الشورى (7)، اقتراح بقانون (18)، واقتراح برغبة (52).

وفيما يخص إحصائية عدد اجتماعات اللجنة وتقاريرها والرسائل الصادرة، فقد عقدت اللجنة 23 اجتماعًا عاديًا ولقاءين، فيما بلغ عدد التقارير المقرّ رفعها 109 تقارير، إلى جانب 260 مراسلة وطلبًا صادرًا.

أما بشأن الموضوعات التي أنهتها لجنة الخدمات، والتي تشمل الموضوعات التي رفعت تقاريرها والاقتراحات التي تم التوافق بين اللجنة ومقدميها على سحبها، فقد بلغ عددها 114 موضوعًا، موزعة على مرسوم بقانون (3)، مشروع بقانون (34)، قرار مجلس الشورى (7)، اقتراح بقانون (18)، واقتراح برغبة (52).

وفيما يتعلق بالموضوعات قيد الدراسة، فقد بلغ عددها 5 موضوعات، جميعها ضمن مشاريع القوانين.

طلبة من جامعة العلوم التطبيقية يبتكرون نظاما ذكيا لتطوير خدمات الرعاية الصحية باستخدام الذكاء الاصطناعي

في إنجاز جديد يضاف إلى سجل طلبتها الحافل بالتميز نجح فريق طلابي من جامعة العلوم التطبيقية في التأهل للمرحلة النهائية في مسابقة برنامج الشركة الوطنية 2026–2025، الذي تنظمه إنجاز البحرين، وذلك من خلال مشروعهم الريادي «شفاء» – SHIFAA، الذي يقدم حلاً مبتكراً في مجال التكنولوجيا الصحية قائماً على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يعكس مستوى الكفاءة والإبداع الذي يتمتع به طلبة الجامعة وقدرتهم على تطوير حلول عملية تواكب احتياجات سوق العمل والتحول الرقمي في مملكة البحرين.

ويهدف مشروع «شفاء» – SHIFAA، وهو اختصار لـ Smart Health Intelligence for Accurate Assessment، إلى تطوير نظام ذكي لخدمة المرضى في المؤسسات الصحية عبر أكشاك إلكترونية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لإدارة عمليات الاستقبال والتقييم الأولي للحالات، بما يسهم في تسريع الإجراءات الإدارية وتقليل أوقات الانتظار وتحسين تجربة المستخدم داخل المستشفيات والمراكز الصحية. ويُصنف النظام كأداة دعم للقرار السريري والتقييم المبدئي، وليس كأداة تشخيص طبي.

ووفقا للنتائج الأولية للتجارب التشغيلية، نجح المشروع في تقليص مدة إجراءات استقبال المرضى من نحو 20 دقيقة إلى 5 دقائق فقط، بنسبة تحسن تصل إلى 75%، الأمر الذي يعكس الإمكانات العملية الكبيرة للمشروع في دعم كفاءة القطاع الصحي وتعزيز جودة الخدمات المقدمة.

ويستند المشروع إلى أساس علمي وبحثي متين، حيث تم نشر ورقة علمية خاصة بالتقنية المستخدمة ضمن إطار منشورات IEEE العالمية، إحدى أبرز الجهات الأكاديمية المتخصصة في مجالات الهندسة والتكنولوجيا، ما يعزز من موثوقية المشروع وقابليته للتطوير والتوسع مستقبلاً. وقد انطلق المشروع في الأساس كمشروع تخرج للطالبين هاشم عبداللطيف العماري ومحمد محسن عباس، قبل أن يتطور إلى مشروع ناشئ واعد في قطاع التكنولوجيا الصحية.

ويأتي هذا الإنجاز في إطار حرص جامعة العلوم التطبيقية على دعم الطلبة وتمكينهم من تحويل أفكارهم ومشاريعهم الأكاديمية إلى مبادرات ريادية ذات أثر واقعي، من خلال توفير بيئة تعليمية تطبيقية متكاملة تركز على الابتكار وريادة الأعمال وربط المعرفة الأكاديمية بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وتؤمن الجامعة بأن الاستثمار في قدرات الشباب وتمكينهم من خوض التجارب العملية والمنافسات النوعية يشكل ركيزة أساسية لإعداد كوادر وطنية قادرة على الإسهام في التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي.

الرأي الثالث

الفئة الصامتة.. وإرهاب «ولاية الفقيه»

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

مع القبض على التنظيم الرئيسي التابع للحرس الثوري الإيراني وفكر ولاية الفقيه»، عاد النقاش حول نظرية «ولاية الفقيه» إلى الواجهة، ليس كمسألة فقهية داخلية، بل كمشروع سياسي عابر للحدود، له تداعيات مباشرة على مفهوم الدولة الوطنية والمواطنة.. تماما كما عاد الحديث عن «الفئة الصامتة» من غالبية المواطنين الشيعة الكرام، التي تعرضت للإرهاب من أصحاب فكر ولاية الفقيه طوال العقود الماضية.

هذه فرصة وطنية، من الواجب على «الفئة الصامتة» أن تستثمرها من أجل مستقبلها ومستقبل أبنائها وأحفادها.. فإن كان قدر الآباء وقدر الجيل الحاضر أن يصمتوا طوال تلك الفترة عن سطوة وإرهاب منابر ومنصات فكر ولاية الفقيه، فمن اللازم أن يقولوا كفى لفكر «ولاية الفقيه»، ولا بد من إعلان رفض هذا الفكر المناهض للدولة الوطنية والمواطنة.

يقول العلامة علي الأمين في كتابه «ولاية الدولة ودولة الفقيه»: ((إن العلاقة بولاية الفقيه أصبحت تعني الارتباط السياسي بالولي الفقيه الحاكم لنظام سياسي معين، ولا يقف هذا الارتباط عند حدود العلاقة الروحية والمرجعية الدينية، كما هو الحال بالنسبة الى علاقة المسيحيين بمرجعية الفاتيكان الدينية، ولكن يتعداها الى لزوم الطاعة والانقياد للولي الفقيه في سياساته الداخلية والخارجية وتطلعاته الأخرى الخارجة عن الحدود الجغرافية لنظامه ودولته..)).

ويضيف العلامة علي الأمين: ((وهذا يتنافى مع ولاية الدولة التي ينتمي إليها الشخص، ولزوم خضوعه لأحكامها وقوانينها، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى عصيان الدولة والخروج عليها التزاماً بولاية الفقيه القادمة من وراء الحدود.. وقد رأينا وشاهدنا نماذج للالتزام بولاية الفقيه العابرة للحدود والأوطان في الأحداث التي وقعت في لبنان والعراق وغيرها)).

وبناء عليه، لم تعد المسألة مرجعية دينية يختارها المقلد طوعاً، بل أصبحت ولاية سياسية تفرض الطاعة على الأتباع أينما كانوا، وهنا يبدأ التعارض الجوهري مع الدولة الوطنية التي تقوم على أساس أن الولاء والانتماء والطاعة للوطن وقيادته.. أما مشروع ولاية الفقيه فيبني انتماءً موازياً يتجاوز الحدود، يجعل المرجع في قم أو طهران هو مصدر القرار السياسي النهائي.

«الفئة الصامتة» من المواطنين من الطائفة الشيعية الكريمة، يرفضون هذا التدخل ويرون في مشروع ولاية الفقيه تهديداً مباشراً للدولة الوطنية.. لكن صمتهم، سواء بدافع الحذر أو الخوف من الاتهام بالطائفية أو الإحراج الاجتماعي، يترك الساحة فارغة أمام الأصوات الأكثر تنظيماً وضجيجاً.. والصمت هنا لا يعني الحياد، بل يسمح باستمرار خطاب يخلط بين المذهب والولاء السياسي، ويصور كل نقد ورفض لولاية الفقيه على أنه استهداف طائفي.

وللخروج من هذا المأزق يتطلب كسر الصمت.. وهنا تبدأ مسؤولية المثقفين ورجال الدين الوطنيين وأبناء الطائفة الشيعية الرافضين للتبعية، في التصدي لخلط الأوراق، وتأكيد أن الانتماء للوطن لا يتعارض مع المذهب، وأن ممارسة الشعائر حق مكفول، لكن تحويلها إلى غطاء سياسي لولاء خارجي أمر مرفوض.. فمواجهة المشاريع العابرة للحدود لا تتم أمنياً فقط، بل بمعركة وعي وطني تعيد تعريف الانتماء على أساس أن الوطن وقيادته فوق كل ولاء.

في النهاية، الدولة الوطنية لا يمكن أن تقوم إذا تعددت مصادر الولاء.. إما أن يكون الولاء للوطن وقانونه، وإما أن يكون لمركز خارجي.. والتجربة تقول إن الجمع بينهما مستحيل عند ساعة الحقيقة.. والاعتداءات الإيرانية الآثمة على البحرين أبرز دليل ومثال.